إحتجاجات الشباب : عقود الإدماج المهني أنموذجا

د: ***الهواري بوزيدي*** ، جامعة وهران 02 ***و عابر حفيظة*** ، جامعة وهران02

الملخص:

أصبحت الحركات الاجتماعية ظاهرة مستفحلة في المجتمعات العالمية ،خاصة في ظل تبلور مفهوم المواطنة والمجتمع المدني ومنح العديد من الحريات الفردية إزاء التغيرات العالمية الجديدة ،ونجد أن الدول العربية على غرار الجزائر كان لها نصيب من هذه الظاهرة التي تسعى إلى التأثير في صنع القرار السياسي برفع مطالبها لدى الدولة لدراسة الوضع،دون أن يكون هدفها الوصول إلى السلطة أو الاعتماد على آليات العمل السياسي كما هو شأن الأحزاب السياسية . إذ تعد الحركات الاجتماعية الجديدة اللبنة الأساسية في إرساء المجتمع المدني وتحقيق أهداف الفاعلين الاجتماعيين .

الكلمات المفتاحية :

الحركات الاجتماعية، الاحتجاج، المجتمع المدني، الفاعلين الاجتماعيين، الدولة، المواطنة.

مقدمة:

لقد اعتبرت الحركات الاجتماعية استجابة عقلانية لمواقف جديدة في المجتمع على اعتبار أنها تهدف إلى تجديد الحياة السياسية والاجتماعية ، وتوفير ظروف حياتيّة أفضل مما هو قائم الآن. ومن هنا تعتبر هذه الحركات بمنزلة "**قوى ضغط**" لتحقيق الإصلاح والتقدم وإيجاد واقع جديد يستند إلى نسق مغاير من القيم ، ولتجاوز التناقضات التي يعاني منها المجتمع سواء كان ذلك في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو حتى في المجال الثقافي .

تحمل "الاحتجاجات" أو "الحركات الاجتماعية" نفس المضمون وإن كانت تختلف في الصياغة ، بحيث أصبحت أمرا مقلقا وشائعا . فبمجرد أن يكون هناك قرار أو تعليمة ليست في صالح الجماعة الاجتماعية تنتج هناك حركة احتجاجية رافضة تمزج الاصدار الجديد المرفوض بالمطالب التقليدية المشروعة و التي أقرّها الدستور والقوانين المنظمة له مثل : السكن والشغل والحق في التعليم الجيّد ، والحق في الأجر الكريم ...إلخ . ومن مميزات الحركات الاجتماعية أنها تكون خارجة عن إطار السلطة ولا تخضع لسيطرتها ، وبعيدة عن أي تنظيم سياسي .

بهذه الصيغة قد لا نعرف ، هل نحن أمام حركة من حركات المجتمع المدني ؟ خاصة وأن هذا الأخير يعتبر مجالا مفتوحا للحرية ، والعمل المستقل للمواطن في المجتمع ، خاصة في ظل انتشار تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ، كالانترنت التي اعتبرها الكثير " حركة اجتماعية" جديدة وليس مجرد وسيلة للتواصل . هذا ما أظهرته احتجاجات عمال الإدماج المهني و بخاصة فئة خريجي الجامعات التي بدأت باحتجاجات متناثرة الاتجاهات عبر ولايات الوطن لتظهر بقوة في العاصمة الجزائرية . إذ تواجه الحركات الاحتجاجية مشكلة

كبرى تتمثل في كيفية بلورة إستراتيجية سياسية عن طريق رفضها التحول إلى أحزاب سياسية . فهي تكتفي بأن يكون لها تأثير على أجهزة السلطة مع احتفاظها بقيمتها الأساسية . فالتجربة العلمية لعدد من هذه الحركات أثبتت مدى قدرتها على التأثير داخل المجتمع.ومن هذا المنطلق نحاول من خلال هذه الورقة البحثية رصد ، تتبع وتحليل الاحتجاجات لدى الشباب المسجل ضمن المستفيدين من عقود الإدماج المهني.

الإشكالية:

- كيف ظهرت ثم تطورت الحركات الاحتجاجية لدى الشباب خريجي الجامعة المستفيد من الإدماج المهني داخل قطاع التربية و التعليم ؟

يتفرع عن هذا السؤال الرئيسي إلى التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هي الأسباب التي أدت إلى انفلات الحركات الاحتجاجية عن أي تنظيم رسمي كالنقابات و الجمعيات ؟ من يقوم بتنظيم هذه الاحتجاجات ؟ وكيف ؟ وكيف تتعامل السلطة السياسية مع مطالب المحتجين ؟
- وإذا كان البعض يرى أن هذه بدايات تبلور المجتمع المدني، فما هي التصورات الأولى لذلك، وكيف يتم تبنيها ؟
- كيف يمكن أن تتشكل هذه الاحتجاجات وكيف تعالجها السلطة السياسية ؟
- كيف أثرت الاحتجاجات على علاقة المواطن بالسلطة السياسية ؟ وكيف يمكن التعامل مع الفضاء العام ومعالجة مطالبه ؟

مفهوم الحركات الاجتماعية :

هناك صعوبات عديدة تواجه مفهوم الحركة الاجتماعية ،وربما كانت أهم هذه الصعوبات تلك التي تتعلق بعمومية المصطلح بحيث أصبح يستخدم للإشارة إلى معاني عديدة ومتنوعة ، بل ومتضاربة في كثير من الأحيان .وربما كانت المحاولة الرائدة لتعريف مصطلح الحركة الاجتماعية تعريفا علميا هي تلك التي قام بها (لورنز فون شتاين Lorenz Von Stien) في مؤلفه الهام (تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا 1789–1850م) والذي نشر لأول مرة عام 1850م حيث يرى بأن الحركات الاجتماعية :" هي أشكال وصيغ الاحتجاج الإنساني الرامية إلى التغيير وإعادة البناء" Werner Sombart وقد ذهب العديد من السوسيولوجيين من أمثال ورنر سومبارت إلى في نفس الاتجاه الذي ذهب إليه شتاين في ربط الحركات الاجتماعية بالصراع الطبقي، فورنر سومبارت يعتبر أحد السوسيولوجيين المتأثرين بفكر شتاين والمجددين له، وقد عرف الحركات الاجتماعية على" أنها كل الجهود والمحاولات المبذولة إلى تحرير البروليتاريا وتحقيق الأهداف الاشتراكية، في حين " هيبرل" يرى أن الحركات الاجتماعية لا يمكن أن ترتبط فقط بالبروليتاريا وعلى علاقات الإنتاج، فما يحركها هو سعيها الدائم لإحداث تغيير جذري في النسق الاجتماعي. فالحركات الاجتماعية حسب" هيبرل" هي نوع من التجمعات الاجتماعية وهي تجمعات قد تكون غير منظمة ويصعب تحديدها. كما يمكن لها أن تستمر حتى وإن عرفت تغير في بنائها وتنظيمها الاجتماعي .

هناك صعوبات عديدة تواجه مفهوم الحركة الاجتماعية ،وربما كانت أهم هذه الصعوبات تلك التي تتعلق بعمومية المصطلح بحيث أصبح يستخدم للإشارة إلى

معاني عديدة ومتنوعة ،بل ومتضاربة في كثير من الأحيان .وربما كانت المحاولة الرائدة لتعريف مصطلح الحركة الاجتماعية تعريفا علميا هي تلك التي قام بها (لورنز فون شتاين Lorenz Von Stien) في مؤلفه الهام (تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا 1789-1850م) والذي نشر لأول مرة عام 1850م حيث يرى بأن الحركات الاجتماعية :" هي أشكال وصيغ الاحتجاج الإنساني الرامية إلى التغيير وإعادة البناء"

وقد ذهب العديد من السوسيولوجيين من أمثال ورنر سومبارت Werner Sombartإلى نفس الاتجاه الذي ذهب إليه شتاين في ربط الحركات الاجتماعية بالصراع الطبقي، فورنر سومبارت يعتبر أحد السوسيولوجيين المتأثرين بفكر شتاين والمجددين له، وقد عرف الحركات الاجتماعية على" أنها كل الجهود والمحاولات المبذولة إلى تحرير البروليتاريا وتحقيق الأهداف الاشتراكية، في حين " هيبرل" يرى أن الحركات الاجتماعية لا يمكن أن ترتبط فقط بالبروليتاريا وعلى علاقات الإنتاج، فما يحركها هو سعيها الدائم لإحداث تغيير جذري في النسق الاجتماعي. فالحركات الاجتماعية حسب" هيبرل" هي نوع من التجمعات الاجتماعية وهي تجمعات قد تكون غير منظمة ويصعب تحديدها. كما يمكن لها أن تستمر حتى وإن عرفت تغير في بنائها وتنظيمها الاجتماعي .

الحركات الإجتماعية في الجزائر

إن الوضع الذي آلت إليه الجزائر بعد الاستقلال هو وضع كارثي مسّ كل ألأبعاد ومن سماته الأساسية الفقر ، والحرمان الاقتصادي والثقافي والجهل الذي أصبح قاعدة عامة بين مختلف الشرائح الاجتماعية (ناصر جابي:2008،ص95) . فالنظام الجزائري تبنى النهج الاشتراكي تاركا

الرأسمالية ذلك أنها ارتبطت بالدولة الاستعمارية وهذا ما عكسته مواثيق الثورة الجزائرية ، لكن النظام السياسي في عهد الرئيس" هواري بومدين " انحرف عن السّير في المسار الاشتراكي متبنيا الرأسمالية لكن على مستوى الشريحة الصغيرة من البرجوازية البيروقراطية التي أنتجت برجوازية الدولة لكن الخطاب الإيديولوجي بقي يرسّخ ويدعو إلى الاشتراكية (عبد العالي دبلة:2000،ص164.158) ، إذ تم تداول مجموعة من المفاهيم ،" كالتأميم " ، "بناء قطاع عمومي واسع " المخططات التنموية " " اقتصاد وطني" (العنصر عياشي، ص25) ، لكن قدوم الرئيس " الشاذلي بن جديد" الذي أعلن عن النهج الليبرالي الذي خدم البرجوازية الصغيرة ، ليظهر السوق الحر والخصخصة ، و الاستهلاك عن طريق الاستيراد ، أو بمعنى آخر أوقف الإنتاج الذي بدأ به الرئيس " هواري بومدين " و اتبع سياسة الاستيراد ، وجاء الأمر مواتيا مع ارتفاع أسعار البترول ليصل الاقتصاد الجزائري إلى الطفرة mutation .

أما من الناحية الثقافية شهدت الجزائر إعادة بعث مشكل الهوية وظهور الربيع العربي الأمازيغي خاصة أحداث 1980 بعد إلقاء "مولود معمري" محاضرته التي شكك من خلالها في الهوية الجزائرية ودعى الحكومة إلى مراجعتها(Julien Rocherieux) ، ليس هذا فقط بل بدأت تلوح عدّة أزمات في الأفق مع إنهيار أهم مورد للدولة الجزائرية " البترول " وتأثر مستوى الإنفاق العام وتخلي الدولة عن دعم الأسعار الاستهلاكية ، وشهدت الجزائر منذ 1980 الكثير من الحركات الاحتجاجية الشعبية في كل من : وهران 1982، العاصمة 1985، وسطيف 1986... وغيرها (ناصر جابي:2011،ص2) ، الانطلاقة للديمقراطية في الجزائر "1989" كانت على أساس خاطئ بفعل غياب تقويم جدّي وموضوعي للأوضاع المتأزمة التي أدت إلى انتفاضة أكتوبر فكانت أول انتخابات تعددية في جوان 1990، وهي انتخابات محلية لتعيين مجالس البلديات

والولايات (هياكل السلطات المحلية) وكانت النتائج غير متوقعة فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بغالبية المقاعد في معظم جهات الوطن إذ حصلت على أكثر من 4.5 مليون صوت بمعدل 35.2 من المحليين في الانتخابات ونسبة 54.2 من المصوتين وعرفت جبهة التحرير الوطني " الحزب الحاكم " منذ الاستقلال سقوطا حرا بالرغم من كل الوسائل ولم تحصل إلا على 17% من أصوات الناخبين أو أكثر قليلا من 25% من المصوتين (عنصر لعياشي:1999،ص11) . وهنا استغل حزب جبهة الإنقاذFIS ،إهمال الدولة في حل المشاكل ليعوض هذا الإهمال وفراغ الساحة من الإيديولوجيات بالدين وفكرة تأسيس الدولة الإسلامية حيث نجح في تعبئة الجماهير لكن بعد فوز الفيس اصطدم بالقوانين السائدة وبتعقد المشاكل وكذا تضييق الحريات الشخصية والتعددية في الثقافات المتعايشة في الجزائر ، وأيضا حقوق المرأة فانشغلت بما هو أخلاقي أكثر مما هو سياسي ، ورغم ذلك لم تتوانى في إكمال طموحها المتمثل في الوصول إلى التشريعيات ، خاصة وأن النظام الجزائري عمد إلى تعديل قانون الانتخابات ومنع التصويت بالوكالة ومنع استخدام المساجد والمؤسسات الدينية في الدعاية للانتخابات (علي كنز:1996،ص320) وهذا سر جبهة الإنقاذ في تعبئة الجماهير وتعاطفهم معها .

هذا التعديل قوبل بالرفض من قبل الاسلامويين وتم إعلان إضراب مفتوح في 24 ماي1991 ، التي أصبحت أكثر عنفا وتطرفا ليتم إعلان عن حالة الطوارئ في 05 جوان وتم سجن رؤساء حزب جبهة الإنقاذ ، لكن المفاجأة جاءت بفوز جبهة الإنقاذ رغم تلك التعديلات و الإحتياطات التي اتخذها النظام الجزائري ، فما كان على الرئيس الشاذلي بن جديد استقالته وحل المجلس الوطني الشعبي ونصب مجلس الامة لملأ الفراغ الدستوري وانتهت التجربة الديمقراطية بانقلاب بدا ناعما في طريقة تسلم السلطة ولكنها كانت بداية الصراع الدموي

الذي ظهرت على إثره تنظيمات مسلحة (التقرير رقم 29 للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات) تنتمي أو ترتبط بجبهة الإنقاذ المنحل ، ومن أهمها الجيش الإسلامي للإنقاذ ، الجماعة الإسلامية المسلحة ، وهذا الجدول يوضح أثار هذه الأزمة المتعددة الأبعاد التي أصبحت عليها الجزائر

الفترة	عدد الاحتجاجات الاجتماعية	عدد الإضرابات
1977-1969	215	632
1990-1980	3550	17983
2000-1991	115000	325721

الجدول رقم (01) تطورات الاحتجاجات الاجتماعية والإضرابات.
(علي سموك :2006،: 362)

حيث نلاحظ أن نسبة الاحتجاجات الاجتماعية والإضرابات ارتفع بشكل رهيب في الفترة الممتدة من 1992 إلى 2000. نتيجة للأسباب الذي ذكرناها سابقا .

أما الجدول الثاني (علي سموك :2006،ص 364) يتحدث عن ما خلفه العنف الدموي من ضحايا بعدد كبير " قتلى وجرحى " ومشاكل خانقة على مختلف الأصعدة ومن الناحية السياسية نجد سيطرة المؤسسة العسكرية التي اعتبرت نفسها الوصية على المجتمع والمسيرة لشؤونه .

شكل العنف المادي	العدد	نسبة الزيادة مقارنة بالفترة 1990-1992 %
القتل العمدي	85500	800
الشروع في القتل دون حدوثه	48000	400
التهديد بالقتل	1.625000	1000
الضرب والجرح العمدي	2.250000	2250
تخريب الممتلكات	835000	1050
الاحتجاجات المفضية إلى العنف	625000	650
أخرى	32000	300

جدول رقم 02 تطور أعمال العنف المادي في المجتمع الجزائري الفترة (1992-2000)

أما على الساحة الفكرية الثقافية فهناك من رأى أن غياب المثقف وخاصة الطرح الأكاديمي وراء إطالة الأزمة الجزائرية ، فالمشتغلين عندنا لا يمكنهم إنكار أن أسباب الأزمة التي تبدو كأنها شيء حدث عرضا هو غياب أو تغييب العامل الفكري وإزاحته تماما عن المشهد السياسي وهذا راجع" للمراهقة السياسية "التي اقتصرت على الحلول السهلة دون البحث عن أثارها (الزاوي بغورة:ص5) .

ولكن مع تجاوز مرحلة العنف الدموي في الجزائر ومحاولة إعادة ترتيب البيت السياسي من جديد وبثّ روح الإصلاح في المجتمع الجزائري خاصة مع فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي عمل على تهدئة الوضع وإطفاء نار الفتنة من

خلال برنامج" الوئام المدني " الذي وافق عليه الشعب الجزائري ،ليس هذا فقط بل عمل على البدء في تحسين صورة الجزائر على المستوى الخارجي و الاهتمام وحل المشاكل المواطنين اليومية والحيوية من سكن ،وشغل ... إلا أن هذا الوضع السوسيو – سياسي لم يخلو من الإضرابات و الاحتجاجات التي شهدتها بعض القطاعات خاصة قطاع التربية والتعليم .

حيث شهدت الجزائر منذ بداية الستينيات ،ظهور الكثير من الحركات الاحتجاجية – العقد الأخير من تاريخ الجزائر المعاصر يؤرخ له بإنتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 1988 وليس بانقلاب أو تصحيح ثوري كما كان سابقا

(بومدين بوزيد:ص209.212) ،قوّة الشارع في التغيير السياسي « محاولة في فهم تعثّر التجربة الديمقراطية في الجزائر». صحيح أن الحركة على المستوى الاجتماعي والسياسي أسرع ،إلا أنها تتمّ ضمن تصورات وقيم ملازمة علّة وغاية لا تنفك عنها .من هنا لم يعد للفصل من قيمة ،وتم تجاوز الحديث عن الفصل بين الحراكية العملية والحراكية النظرية فالحركة واحدة متداخلة ومتقاطعة .ونشير هنا إلى الدور الذي لعبه العالم السوسيولوجي "ماكس فيبر" في كسر النظريات التقليدية في فهم هذه العلاقة بطرحه قضية الفهم والتغيير. يتمتّع الحراك– مهما كانت علّته وغايته وشعاراته– بطبيعة تعقيدية يلتقي فيها الزمان والمكان ،وتتداخل فيها الأحلام والتصورات والقيم .وهو ذو طابع صراعي حتى لو كان سلميا ومنظمّا ،فعنفيته أحيانا من صلب صراعيته الضدّية .

وحين يواجه بالعنف والقمع يزداد أكثر.أما الأمر المضحك فكون هذا الحراك في الأصل نتاجا للسلطة التي جارت المعارضة في الخروج إلى الشارع .ولابد من الإشارة هنا إلى أن العملية الحراكية بكل أنواعها هي تفكير أيضا بطريقة أخرى والإشارات والتعبير،ويحتاج إلى الفهم والتأويل .فلم يعد البيان والكتابة والجمل هي

الخطاب،بل صارت كل علامة تحتاج إلى الفهم والتأويل ،وتؤدي رسالة هي "خطاب" (بومدين بوزيد: ص213)

إذا يؤرخ للتجربة الديمقراطية بالشارع ،بفضاء المدينة كمجال للصراع والتنافس على السلطة.وقد صار هذا الفضاء في ما بعد مجال لاستخدام الرمز كقوة في المعارضة والتغيير سواء الرمز التاريخي (الثورة والشهداء) ،أو الرمز الديني ،أو الرمز اللغوي – الثقافي ،أخذت شكل الإضرابات وحتى بعض الأشكال الأخرى الأقل جماعية التي تعكس بدقة موازين القوى بين الحركة الجنينية ، والقوى الاجتماعية الحاكمة الجديدة التي لازالت في حالة صعود كما لم يكن غريبا أن تكون أغلبية هذه الحركات المطلبية حتى نهاية النصف الثاني من السبعينيات .تحولت هذه الحركات إلى فاعل مركزي في الجزائر خلال النصف الثاني من الثمانينات وحازت على تأييد كثير من الأوساط الاجتماعية الشعبية وخاصة بين الشباب تمركزت هذه الحركات حول القضايا الحياتية مثل : السكن والتعليم وأشكال التهميش المختلفة التي تم التعبير عنها بمفاهيم شعبية .رفعته الكثير من الحركات الاجتماعية في الجزائر والتي وصلت إلى درجة عالية من التذمر والغضب والإحباط .وتعبر هذه الانتفاضة الشعبية والحركات الاحتجاجية التي شهدها المجتمع الجزائري تعبيرا عن حالة الإتقان و الانسداد وتردي الأوضاع الاقتصادية ،وسوء الأحوال الاجتماعية وبلوغ الإقصاء و التهميش السياسي مستويات متقدمة تجسده درجة التسلط و الاستبداد التي يمارسها النظام على الشعب .فتعتبر هذه الاحتجاجات بمثابة مجس حرارة للجسم الاجتماعي بحيث يؤشر تزايدها ،وتوسع نطاقها وكبر حجمها ،وتنامي وتيرتها إلى معاناة الجسم الاجتماعي الذي دخل منطقة الخطر .كما أن تجاهلها وعدم الاهتمام بمسبباتها ،أو القراءة غير الصحيحة لأعراضها ،وبالتالي التعامل معها بشكل غير سليم يؤدي إلى اضطرابات عنيفة تصل حد السقوط في دوامة العنف والفوضى التي

تهدد المجتمع في كيانه والدولة في مؤسساتها واستقرارها .(ناصر جابي:2015) ، ليس هذا فقط بل أكدّ الباحث " ناصر جابي " الذي اهتم بدراسة الحركات الاحتجاجية أن غياب الأحزاب السياسية والحركات الجمعوية في الميدان ساهم في بروز الحركات الاجتماعية خاصة الاحتجاجية بالجزائر مشيرا إلى أن هذه الحركات وصلت إلى مناطق الجنوب والمدن الداخلية لعدة أسباب منها انتشار الجامعات ووسائل النقل بهذه المناطق إلى جانب توفر وسائل الإعلام و الاتصال الحديثة .

الحركات الاجتماعية الاقتصادية :

وخلال سنوات خمس عانت المشروعات الخاصة من تقلصات كبيرة في استيراد المدخلات الضرورية وقطع الغيار. ومع الرقم القياسي للركود الكبير إلى جانب زيادة الرسوم الثابتة والتكاليف المتغيرة(بسبب الانخفاض الكبير في قيمة الدينار الجزائري) ازداد الموقف تعقيدا بفعل الضرائب الباهظة و ارتفاع مستويات الإنفاق الفردي .

ونتيجة لهذا يمكن للمرء ملاحظة ازدياد المواقف هشاشة،ويرتبط بذلك أيضا اللجوء إلى نوع من " النزعة الاقتصادوية" الدفاعية،أي بالأحرى تضخم المطالب الاقتصادية دون ربطها بالبنية الفرعية السياسية و الاجتماعية المتغيرة .وكان من النتائج الرئيسية لهذا تلك الصعوبة في اقتراح مقترب بديل .(جيلالي ليابس:2010.ص359)

من الواضح أن إعادة التشكيل الشاملة للمنظور السياسي بعد انتخابات يونيو 1990(التي فاز بها الإسلاميون) قد كان لها وقع ثقيل على منظمي المشروعات الخاصة الذين طور قسم كبير منهم خطابا إنتاجيا –قوميا من عناصره :وجود

قدرات إنتاجية معطلة ،ومهارات غير مستغلة ،وطاقات مهدرة بفعل عدم كفاءة وفساد البيروقراطية. وقد تضجروا بشكل خاص من الانفتاح على الأسواق الأجنبية ،حيث رأوا أن أزمة 85–1986 قد أنذرت بحدوث تدمير كبير للبنية الصناعية الوطنية .ولما كان القطاع الصناعي الضعيف يعمل (في أحسن الأحوال) بأقل من 40 بالمئة من قدراته فإنه لا يستطيع الصمود في المنافسة الدولية .

تبدو الحركات الاحتجاجية في الجزائر بمثابة عواصف أو زوابع هوجاء بدون هدف أو غاية أو أفق وظيفتها الوحيدة التعبير عن حالة الإحباط العميق والشعور باليأس، حالة من الغضب العارم والاستياء الكبير نتيجة الظلم الاجتماعي وتدهور الأوضاع المعيشية والاستبداد والفساد. ذلك ما عبرت عنه الحركات الاحتجاجية التي عرفتها الجزائر

لقد عاشت الجزائر في 2011 وتيرة تغيرات متسارعة وعميقة شكلت واقعا اجتماعيا متحرك وغير ثابت وغير متكامل النضوج ،فقد شهد السداسي الاول سنة 2011غليانا اجتماعيا غير مسبوق ،قوبل هذا الغليان بإجراءات لتهدئة الجبهة الشعبية الاجتماعية والسعي نحو إصلاحات سياسية و اجتماعية لفت حولها جميع أطياف المجتمع المدني الجزائري من أحزاب وجمعيات وشخصيات وطنية . (عبد الناصر جابي:2015،ص19)

فالرفض الاجتماعي لسحق هذه الطبقة تجلى في الاحتجاجات المتكررة لعديد من عمال القطاعات المختلفة ،المطالبة برفع الأجور وتحسين المستوى فأغلب القطاعات سجلت فيها احتجاجات وصلت إلى الإعتصامات امام قصر الرئاسة والوزارات والمصالح المعنية ،وفي وقت الذي تحسنت فيه الحالة المالية للبلاد زادت اثار التهميش التي تمس ،على وجه الخصوص ،فئة الشباب ذات الحضور

الديموغرافي الكبير . وفي ظل تزايد الفساد الذي وصل إلى المؤسسات ذات المكانة الرمزية كشركة المحروقات سونطراك.

أن الملاحظ لما حصل في آخر احتجاج في جانفي 2011 بأن العوامل الاقتصادية والاجتماعية ،هي الشرارة المحركة لمثل هذه الأحداث ،من دون أن يعني ذلك أن المحتجين لا يربطون هذه المستويات الاقتصادية والاجتماعية بالمستويات السياسية .كما لاحظنا في الأحداث الأخيرة وحتى قبلها ، أن الجو السياسي كحدث وليس كاتجاه ،يمكن أن يؤثر في الاحتجاج ويزيده حدة ،فالأكيد في الوضع الجزائري أن حالات الفساد التي انتشرت السنتين الأخيرتين جراء مشاريع استثمارية كبيرة بادرت إليها الدولة بعد التحسن المالي الذي تحقق (طرق ، سدود، مساكن) كان لها أثر كبير في توليد حالة تذمر تعبر عن نفسها من خلال الاحتجاج الدائم الذي يعيشه المجتمع الجزائري .فالاحتجاجات ،كما في الحالة التونسية ، تعبر عن (أزمة في توزيع) الثروة الوطنية بين الطبقات والفئات ،وحتى بين الجهات المختلفة من القطر (عبد الناصر جابي ص62).

انطلقت الحركة الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر في الأسبوع الأول من جانفي 2011 ،مباشرة بعد عطلة نهاية الأسبوع (الاثنين 3 يناير 2011) ودخول السنة الجديدة التي شهدت بداية سريان زيادة الأسعار لمجموعة من المواد الغذائية ،كان على رأسها (السكر ،الزيت)، وهما سلعتان واسعتا الاستهلاك في الجزائر. و انتشرت شائعات في العاصمة وكثير من مناطق البلاد الأخرى عن أمر ما سيحدث ،وأن الشبان سيخرجون للاصطدام بالشرطة والقيام بتظاهرات ضد رفع الأسعار وغلاء المعيشة وسرعان ما وقعت الأحداث في أكثر من منطقة من التراب الوطني ،ابتداء من مساء الإثنين في 2011/01/03 في

مدينة وهران بالغرب الجزائري ،لتنتشر بدءا من الثلاثاء في 2011/01/04 في ولاية تيبازة بالوسط ،وعلى حدود ولاية العاصمة الغربية ،كمدينة بواسماعيل وفوكة– عبد الناصر جابي الطبقة الوسطى الجزائرية من أكثر الفئات الوسطى أنانية في العالم ص4 لقد كانت الانتفاضة الاجتماعية تعبيرا عن الغضب الاجتماعي الذي لم يتم استثماره بالشكل الصحيح ،ولم يوجه بشكل سليم لتحقيق مطالب اجتماعية أو سياسية محددة ،فحركة 05 يناير 2011 قد أكدت مجموعة من الحقائق التي أضحت سمة غالبة على الحالة الجزائرية وهي :سيطرة الحركة الشعبية العفوية على تحركات الشارع الجزائري ،الحضور القوي لفئة الشباب في مجمل حركات الاحتجاج الاجتماعي ذات الطابع الشعبي العام ،غياب تأطير من قبل تنظيمات المجتمع المدني أو أحزاب سياسية كما أنه لم تشكل الحركات الاحتجاجية هياكل تنظيمية ذاتية ،كما لم تفرز قيادات من داخلها ،ولم تقم بوضع برامج أو خطط عمل ومطالب واضحة ومحددة .ربما يعود ذلك إلى عامل الزمن القصير الذي استغرقه تلك الحركات ،ونقص الخبرة النضالية لدى الشباب الذي يمثلون القوة وبالنظر إلى ما سبق فإن الحركات الاحتجاجية 2011 تتميز بغياب لوائح مطلبية اجتماعية اقتصادية وسياسية .

ويجسد يوم الجمعة 2011/01/07 أهم أيام هذه الحركة ،إذ تخوفت السلطات من خروج جموع المصلين من المساجد في تظاهرات تغطي أحياء العاصمة الشعبية تحديدا ،غير أن هذا اليوم مر بهدوء ،عكس المتوقع ،ولم تكن التعزيزات وتحفز قوى الأمن هي السبب الوحيدة في ذلك .وقد يكون التشرذم الذي آل التيار الإسلامي الراديكالي الذي قاد المواجهات المسلحة ضد الدولة لمدة طويلة ،السبب الرئيس في هذا .كما أن انفصام علاقة المواطن الجزائري بهذا التيار ربما يكون عاملا حاسما بدوره في تفسير هذا الهدوء (بولعراس فتحي ص16.14)الإصلاح في الجزائر بين الدوافع الداخلية والعوامل الخارجية

لقد تميزت الحركات الاجتماعية الأخيرة ببعض الخصوصيات مع أنها أعادت إنتاج كثير مما عرفت به الحركات الاحتجاجية في الجزائر خلال العقود الثلاثة الأخيرة فقد كررت هذه الحركات نفسها ،ولاسيما في استمرار ضعف أشكالها التنظيمية وغياب أي جهد للأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات في تأطيرها ،يجعلها عرضة لأن توجه من خارجها ،من قبل قوى سياسية منظمة أو شبه منظمة (العياشي عنصر : ص12).

إن الحراك الاحتجاجي في جانفي 2011 يعبر عن بعض الملامح التفصيلية للحالة الجزائرية بمختلف تجلياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،فهو يرجع ذلك إلى الركود الذي يميز أداء المؤسسات الرسمية والمعارضة ،لقد عمل النظام السياسي الجزائري دائما على إخضاع الفعل الاجتماعي إلى القرار السياسي ،هذا الوضع الذي أفسدته السياسة كرس ممارسات من لدن هيئات المجتمع المدني زادت من الهوة بين المواطن وهيئات المجتمع المدني وبالتالي فقدت هذه الاخيرة دورها السياسي في حمل مطالب وتطلعات الشعب .

فقد خرج آلاف الشبّان العاطلين عن العمل في مدينة ورقلة يوم 14 مارس 2013 ،والذي دعت إليه "اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطّالين " والتي دعت أعضاءها إلى الاعتصام في عدد من الولايات يوم 26 مارس للمطالبة بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية ودعت " اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطّالين " إلى التظاهر في مدينة الوادي في 30 مارس تحت شعار " مليونية لإقامة دولة القانون " ،شارك فيها المئات من الشبان العاطلين عن العمل

الشارع هو قوة شعبية تعبيرية تغييرية .ولعلّ قوته في سلميته التي تقلق السلطة،وتحاول جرّه إلى العنف كم يحدث في كثير من البلدان العربية .ومن

آثاره التأثير في قرارات السلطة ،إذ قد يطيح بالنظام حينما يكون عاما ومنظّما وله قوة الاستمرارية والمقاومة .(بومدين بوزيد:ص209)

السبب إلى افتقار الحركات الاحتجاجية في الجزائر إلى شعارات محددة ذات طابع سياسي أو اجتماعي، وهو ما جعل الخطاب الإعلامي الرسمي ينفي عنها أي توجه سياسي ويحصرها في احتجاجات ضد رفع أسعار بعض المواد الغذائية، أو البطالة ويرفع من الفاعل الرئيس –وهم الشباب والمراهقون– صفة تمثيل المجتمع ملصقا به قابلية التضليل والقصور عن التمييز.

المراجع :

- بغورة الزواوي، الخطاب الفكري في الجزائر بين النقد والتأسيس، الجزائر: دار القصبة، 2003.
- بولعراس فتحي ،الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إستراتيجيات البقاء ومنطق التغيير ،مركز دراسات الوحدة العربية ،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد35،صيف 2012
- بومدين بوزيد ،قوّة الشارع في التغيير السياسي: محاولة في فهم تعثّر التجربة الديمقراطية في الجزائر،العدد 11،بيروت ،لبنان :المجلة العربية للعلوم السياسية تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية،2006
- تشارلز تيللي ،الحركات الإجتماعية 1768–2004،تر :ربيع وهبة ،المشروع القومي للترجمة ،العدد957،القاهرة 2005
- جيلالي ليابس ،تر : مصطفى مجدي الجمال،منظمو المشروعات والخصخصة واللبرلة:حركة تنمية الديمقراطية في الجزائر، دراسات

إفريقية عن الحركات الإجتماعية والديمقراطية ،الجزء الأول،طب1 ،المركز القومي للترجمة ،العدد 1508،2010.

- عبد العالي دبلة ، الدولة الجزائرية الحديثة ، الإقتصاد والمجتمع والسياسة ، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، طب 1 ، 2000.
- عبد الناصر جابي ،الحركات الإحتجاجية في الجزائر (كانون الثاني/يناير 2011) ،الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،فبراير 2011.
- علي الكنز ، عبد الناصر جابي ، الجزائر في البحث عن كتلة جديدة ، الأزمة الجزائرية ، طب1 ، لبنان ، دراسات الوحدة العربية .
- علي سموك ، إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقاربة سوسيولوجية ، جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر،2006.
- عنصر العياشي ، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر ، طب1، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، 1999.
- ناصر جابي ،غياب الأحزاب والجمعيات في الميدان ساهم في بروز الحركات الإجتماعية بالجزائر، 11 جويلية 2015 http://www.aps.dz/ar/algerie/17886
- يوسف عنصر، مشكلات الشباب الجزائري : الواقع والتطلعات المستقبلية،**الباحث الإجتماعي**،عدد10، جامعة منتوري قسنطينة، سبتمبر 2010.

julien rocherieux , l'évolution de_ cairn.info/resume.php.
l'Algérie depuis l'indépendance,